الأمم المتحدة

TD/B/WP/310

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
19 August 2021
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الثانية والثمانون

جنيف، 1-5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

مقدمة

1- يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن النتائج المستخلصة من التقييمات الخارجية لبرامج الأونكتاد ومشاريعه التي أجريت في الفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى نيسان/أبريل 2021. والهدف من ذلك هو الإبلاغ عن جميع أنشطة التقييم، وتعزيز المساءلة وتعميم الدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية منتجات معرفية ووسيلة لتوحيد المعارف المكتسبة وتبادلها ولتعزيز الردود على تقييمات الأونكتاد وعمليات التعلم.

2- وتُجرى التقييمات عملاً بسياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد في عام 2011، وبقواعد ومعايير التقييم المحدثة التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[1]. والهدف من هذه التقييمات استخلاص محصلة ما أُنجز من عمل، وتقديم توصيات بشأن أي تحسينات لازمة، والوقوف على الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد في توجيه تصميم الأعمال المقبلة وتخطيطها وتنفيذها. ويشجَّع مديرو البرامج في الأونكتاد على الرجوع إلى التقارير واللمحات العامة السابقة المتعلقة بأنشطة الأونكتاد عند تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها[2].

3- وفي هذا التقرير، يعرض الفصل الأول نتائج أربعة تقييمات خارجية للمشاريع، بما في ذلك النتائج والتوصيات والدروس المستفادة؛ ويتضمن الفصل الثاني تجميعاً للدروس المستفادة من تقييمات المشاريع هذه؛ ويحتوي الفصل الثالث تحديثاً بشأن مسائل التقييم وأنشطته في الأونكتاد في الفترة 2021-2022.

(1) انظر www.unevaluation.org/document/detail/1189 and www.unevaluation.org/document/detail/1914.

(2) انظر https://unctad.org/about/evaluation/reports.

الرجاء إعادة الاستعمال

4- وأثناء الفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى نيسان/أبريل 2021، أُنجز ما مجموعه أربعة تقييمات خارجية للمشاريع. ودعم حساب الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة مشاريع، ودعم الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مشروعاً واحداً، على النحو التالي:

(أ) التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

(ب) تعزيز تنمية الصادرات "الخضراء" من خلال معايير الاستدامة الطوعية في آسيا والمحيط الهادئ.

(ج) السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي.

(د) تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات لصالح بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

5- وفيما يلي بعض النقاط البارزة للنتائج الرئيسية التي توصلت إليها هذه التقييمات الأربعة:

(أ) تبين أن جميع المشاريع ذات صلة باحتياجات البلدان المستفيدة ومتسقة تماماً مع ولاية الأونكتاد. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّت الميزة النسبية للأونكتاد في مجالات العمل المشمولة بالتقييم، مثل السياسات التجارية؛

(ب) بخصوص النتائج والفعالية، خلصت التقييمات إلى أن جميع المشاريع عززت المعرفة التقنية والوعي والقدرة لدى صناع السياسات والممارسين في البلدان النامية في مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك التجارة عبر الحدود، ومعايير الاستدامة الطوعية، وجمع الإحصاءات عن التجارة. ومع ذلك، لا يزال يتعين رؤية الآثار الطويلة الأجل، حيث أنجزت بعض المشاريع منذ فترة قريبة أو إنها تتطلب مزيداً من الدعم والموارد لضمان نشر النتائج على نحو كاف.

(ج) أظهرت جميع المشاريع درجة عالية من الكفاءة في استخدام الموارد في الوقت المناسب وعلى نحو مجد من حيث التكلفة، على الرغم من بعض القيود الداخلية والخارجية.

(د) في العديد من المشاريع، ساهمت الشراكات في تعزيز الجدوى والآثار. بيد أنه تبين في إطار عدد من المشاريع أن الشراكات المتوقعة لم تحدث أو لم تتطور بالقدر الكافي لتبلغ حداً مجدياً، بما في ذلك الشراكات مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(هـ) أدرجت مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان بشكل جيد في بعض أفكار المشاريع أو أنشطتها، ولكنها أهملت في مشاريع أخرى أو فُضلت عليها تدابير أخرى مثل الآثار البيئية أو الاقتصادية.

(و) كانت استدامة أعمال هذه المشاريع واستمراريتها محل تشكيك، لأن أعمال المتابعة أو أنشطة توسيع النطاق ستتطلب مزيداً من الالتزام المالي والدعم التقني.

(ز) كان من الممكن أن تستفيد عدة مشاريع من زيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج وإدماجها في تصميم المشروع، بما في ذلك نظرية التغيير، من أجل توجيه تنفيذ المشاريع ونتائجها على نحو أكثر فعالية.

أولاً- موجز نتائج التقييم

ألف- التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (مشروع حساب التنمية 1617-ياء)

6- نفذ هذا المشروع في الفترة من آذار/مارس 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 بميزانية معتمدة قدرها 000 547 دولار. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات الوطنية في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي من أجل الاستفادة من التجارة غير الرسمية عبر الحدود لتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ونفذت ثلاث مجموعات من الأنشطة. أولها البحث والتحليل لتحديد خصائص التجارة غير الرسمية عبر الحدود، ودوافعها، والحواجز التي تحول دون إضفاء الطابع الرسمي عليها وتوسيع نطاقها. وثانيها استخدام هذه المعلومات لإعداد خمس حلقات عمل لتنمية القدرات على مدة ستة أيام تشمل 142 تاجراً صغيراً وغير رسمي. وكان الهدف هو نقل المعارف بشأن عمليات ومتطلبات التجارة الرسمية ومهارات تنظيم المشاريع اللازمة لتنويع الأعمال التجارية الصغيرة ونموها وإضفاء الطابع الرسمي عليها. أما الثالثة فهي المشاركة مع صناع السياسات الوطنيين والإقليميين في حوار سياساتي، بهدف تحديد العقبات التي تحول حالياً دون استخدام المرأة للإجراءات التجارية الرسمية، مثل حواجز المعلومات، والبيروقراطية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والسلوك الريعي، والحد من هذه العقبات. وقد نفذ المشروع بتنسيق وثيق مع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا، والبنك الدولي، بسبل منها الاتفاق على تقاسم تكاليف الموظفين. كما أقيم تعاون جديد، بما في ذلك مع أمانة الكومنولث والاتحاد الجمركي العالمي.

7- وخلص التقييم إلى أن المشروع حقق أهدافه إلى حد كبير. فقد وفر للتاجرات الأدوات اللازمة للتغلب على العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق ربحية الأعمال التجارية، كما زاد من وعي صناع السياسات بالقيود التي تواجهها التاجرات وبالمجالات التكميلية للإصلاح التنظيمي. وقد جُعل المشروع في تماش كبير مع الأهداف الأعم للأونكتاد المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية المستدامة، وكانت له آثار على مجموعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية التي اعتادت البرامج على تجاهلها. واكتسب المشاركون معارف جديدة، وقدموا دلائل قوية على أنهم سيستخدمون مهاراتهم الجديدة لتحقيق غايات بناءة. وقد اكتسب المستفيدون المهارات اللازمة لجمع الأرباح والادخار، والاقتراب من ثم من الاقتصاد المنظم. وعلى الرغم من القيود التي تعوق جمع البيانات، فقد سلطت التقارير التي صدرت في إطار المشروع الضوء على مسائل سياساتية هامة تتعلق بالنساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود. وربما ساهم المشروع إسهاماً فريداً في تحليل البيانات الأولية والإبلاغ عنها، ومع ذلك فقد طلبت جهات معنية وطنية تقليص هذا النشاط. وفي أعقاب حلقة العمل الإقليمية التي عقدت في نهاية المشروع، أعرب المشاركون بصفة خاصة عن تقديرهم لأن حلقة العمل: تناولت موضوعاً هاماً ولكنه نادراً ما يناقش؛ وكانت تشاركية وعملية؛ وجمعت بين مسؤولين حكوميين وموظفين فنيين وجهات معنية من المجتمع المدني على قدم المساواة. وقد لوحظت باستحسان جدوى المخططات البالغة الصغر بالنظر إلى ارتفاع مستوى تأثيرها واستدامتها المحتملة. واستخدم هذا العنصر من المشروع نحو 17 في المائة من ميزانية المشروع وقُدم في إطاره تدريب جيد جداً يهدف مباشرة إلى سد الثغرات المحددة على مستوى المعرفة والقدرات. وقد تحققت هذه المكاسب في الجدوى إلى حد كبير بفضل استخدام فريق المشروع على نحو استراتيجي منهجية إمبريتيك الحالية ومجموعة الميسرين المدربين المتوافرة في إطارها. واعتمد المشروع فعلياً نهجاً توخى تعميم مراعاة المنظور الجنساني واستند إلى حقوق الإنسان. وشكلت احتياجات التاجرات والقيود التي يواجهنها مواضيع محورية في التقارير ودليل التجار ومناهج التدريب. كما كانت مناسبة وجذابة لعموم التجار. ومن شبه المؤكد أن المشاركين في التدريب سيستغلون مهاراتهم ومعارفهم الجديدة لتحقيق غايات إيجابية، ولكن الجهات المعنية الوطنية ستحتاج إلى دعم أكثر استدامة لتعزيز التعلم واستغلال الآثار الثانوية غير المباشرة بغية إحراز تقدم في تعزيز التجارة عبر الحدود. وأخيراً، لاحظ التقييم أنه ينبغي، في تكرار موسع لهذا المشروع، إعطاء الأولوية للأنشطة التي تدعم صناع السياسات في تنفيذ إصلاحات محددة.

8- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) يتعين تجهيز أفرقة المشاريع لإجراء تقييمات للمخاطر ووضع استراتيجيات للطوارئ. وقد أثار هذا المشروع بعض الشواغل المتعلقة بعدم الإضرار، وهي مسائل، وإن لم تكن تعتبر شديدة الخطورة، لم يجر تحديدها وبالتالي ولم يجر التحذير منها (أو التحذير منها بما فيه الكفاية). والدرس المستفاد هو أن المنظمات عندما تخوض مجالات جديدة من العمل البرنامجي، فقد لا يكون لدى الموظفين المهارات اللازمة لإجراء تقييمات المخاطر بدقة. وينبغي إعطاء الأولوية للاستثمار في مجالات قدرات الموظفين هذه وتزويدهم بفرص لإثراء مهاراتهم.

(ب) يتعين على مديري البرامج أن يكفلوا وضع منهجية بحثية فعالة وذات قيمة مضافة لدعم البرمجة القائمة على الأدلة. وبالنسبة إلى الوكالات التي تضطلع بوظائف بحثية قوية، يلزم تحديث مهارات الموظفين في الأساليب النوعية والكمية وتدعيمها بانتظام لضمان اتباع أفضل الممارسات في مجال البحث والنشر. وقد ينظر الأونكتاد في خيار توجيه الأقران وتوفير فرص للموظفين للمشاركة في دورات تدريبية قصيرة بشأن أساليب البحث والإبلاغ عن البيانات والتطبيقات الإحصائية البسيطة.

(ج) يتعين على مديري المشاريع أن يكفلوا بقاء الانحرافات عن أنشطة المشاريع في تماش مع نتائج المشروع المنشودة مع الحفاظ على التجاوب مع احتياجات الجهات المعنية. وبخصوص تقليص أنشطة البحث، يجب دائماً إعطاء الأولوية لآراء الجهات المعنية الوطنية، ومع ذلك، ينبغي أن تشعر أفرقة المشاريع بأنها مخولة للدعوة إلى تحقيق أهداف البرمجة.

(د) ينبغي لمديري المشاريع تصميم أطر للرصد والتقييم تدعم الإدارة القائمة على النتائج. ولم يعكس إطار نتائج المشروع أفضل الممارسات في برمجة الإدارة القائمة على النتائج.

(هـ) يتعين على مديري المشاريع إعادة النظر في الافتراضات والعلاقات بين الجنسين وكيفية دعم تمكين المرأة على أفضل وجه. فالبرمجة التي تركز على المرأة ليست دائماً أنجع طريقة لتحقيق الأهداف المتصلة بنوع الجنس، ويمكن أن تولّد، في بعض الحالات، نقاط ضعف جديدة. وهناك بعض الأدلة على أن إدماج الرجال بنشاط أكبر في المشروع ربما كانت له آثار إيجابية غير مباشرة، بما في ذلك عن طريق بناء مجتمع أقوى من التجار غير الرسميين يمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم.

(و) ينبغي للأونكتاد أن يزيد من نشاط التدريب و/أو أن ينظر في أنشطة أخرى تسهم بصورة أكبر في تحسين البيئة التمكينية للنساء العاملات في التجارة غير الرسمية عبر الحدود. ونظراً للقيمة المضافة العالية لنشاط التدريب وجدواه من حيث التكلفة، فإن هناك ما يبرر توسيع نطاقه. وتشمل الأنشطة الأخرى ذات الإمكانات الكبيرة تيسير الحصول على رأس المال؛ ودعم المعارض التجارية التي تستهدف النساء العاملات في التجارة على نطاق صغير وعبر الحدود؛ وتطوير أدوات على الإنترنت وخارجها توفر معلومات عن قواعد التجارة والجمارك؛ وبناء القدرات بهدف تحسين امتثال موظفي الحدود.

باء- تعزيز تنمية الصادرات "الخضراء" من خلال معايير الاستدامة الطوعية في آسيا والمحيط الهادئ (مشروع حساب التنمية 1617-ألف طاء)

9- نفذ هذا المشروع في الفترة من شباط/فبراير 2017 إلى آب/أغسطس 2020 بميزانية معتمدة قدرها 000 520 دولار. وتوخى المشروع تعزيز القدرات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفانواتو من أجل الاستفادة على أفضل وجه من معايير الاستدامة الطوعية باعتبارها أداة لتعزيز تنمية قطاعات الصادرات الخضراء، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10- وخلص التقييم إلى أن تصميم المشروع كان مرضياً من حيث السياق وتحليل المشاكل ومنطق التدخل. وركزت استراتيجية التنفيذ على بناء الوعي والتواصل مع الجهات المعنية فيما يتعلق بتحديد الأولويات، ثم التصديق في نهاية المطاف على خطط العمل الوطنية. ومع ذلك، لم تسمح الميزانية المتاحة بتغطية دعم تنفيذ هذه الخطط. ولاحظ التقييم أن صياغة الإطار المنطقي كان يمكن أن تكون أكثر تحديداً. وفيما يتعلق بالتنفيذ، تجسدت وجاهة المشروع في مواءمة التدخلات مع الأولويات القطاعية أو المواضيعية الوطنية. وعلى العموم، كان مستوى تبني المشروع من جانب الحكومات المشاركة جيداً، وظهرت بوادر مشجعة على تقدير البلدان المستفيدة الثلاثة لنواتج المشروع، مثل الدراسات القطرية وشبكات العلاقات التي أقيمت بين جهات معنية متعددة بفضل المشروع. وقد أعدت مجموعة أدوات للتقييم واختبرت في البلدان المستفيدة ووضعت في صيغتها النهائية وأتيحت على الإنترنت. غير أن عملية صياغة خطة العمل الوطنية لم تكن قد أنجزت بالكامل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أو الفلبين وقت إجراء التقييم. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ خطط العمل الوطنية، بعد إقرارها، دوراً حاسماً في المضي قدماً بأعمال المشروع.

11- وفيما يتعلق بالآثار، أشار التقييم إلى أنه من السابق لأوانه تقييم الآثار الأطول أجلاً للمشروع. وستحدد عوامل متعددة ما إذا كانت المنشآت في البلدان المستفيدة ستتمكن من تطبيق معايير الاستدامة الطوعية والاستفادة من ثم من فرص التجارة الخضراء. ودعَم نطاق المشروع وموارده التحليلات بوصفها مدخلات لوضع السياسات وتحديد الأولويات، فضلاً عن إقامة الشبكات بين الجهات المعنية المتعددة. وكانت هناك إشارات مشجعة من حيث الاهتمام على مستوى السياسات بمعايير الاستدامة الطوعية؛ وستكون الإجراءات الملموسة التي تبين تنفيذ خطط العمل الوطنية الموافق عليها أول المؤشرات على النتائج المتوسطة الأجل. وفيما يتعلق بجدوى التنفيذ، فقد أدار المشروع موظفون متفانون ومتحمسون. ولم تنشأ آلية توجيهية للمشروع كان من الممكن أن تعزز وتعمق التعاون والروابط المتوخاة. وفي السنة الأخيرة من التنفيذ، أثر وباء فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) على القدرة على إنجاز ناتج واحد، وهو حلقة عمل إقليمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وكذلك على ضمان تسليم مناسب إلى النظراء الوطنيين في نهاية المشروع.

12- وفيما يتعلق بالاستدامة المحتملة، من المتوقع أن يؤدي التواؤم مع السياسات الوطنية أو أطر الاستراتيجية إلى تيسير مواصلة إنجازات المشاريع بعد اختتامها. ففي الفلبين، على سبيل المثال، كان هناك اهتمام كبير بين الجهات المعنية الوطنية باستكمال المشاورات المتعلقة بخطة العمل الوطنية، وعلى وجه الخصوص، ونظراً إلى تجربة الفلبين الطويلة الأمد في القطاع الفرعي لزيت جوز الهند البكر والانخفاضات الأخيرة في حصة صادرات هذه السلعة الأساسية، كانت المشاركة على الصعيد الوطني في وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية متوقعة. وعلاوة على ذلك، ظهرت بعض المؤشرات على أن مجموعة أدوات التقييم مستخدمة لدى جهات معنية أخرى بالإضافة إلى استخدام الأونكتاد لها في الأنشطة المتصلة بمعايير الاستدامة الطوعية.

13- وخلص التقييم إلى أن المساواة بين الجنسين قد عولجت في التصميم والتنفيذ، وإن كان التركيز قد انصب على جمع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس. ومن بين الأنشطة الأساسية التي نظمت خلال المشروع، لم تظهر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من بين المسائل أو التحديات المحددة التي يتعين التصدي لها، وهو ما يمكن أن يعتبر فرصة مهدورة. ولاحظ التقييم أن نهج المشروع ركز أساساً على الأبعاد البيئية والاقتصادية لمعايير الاستدامة الطوعية. ولم ينعكس في نهج المشروع البعد الاجتماعي، الذي يغطي شواغل مثل ما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك قضايا عمل الأطفال وصحة العمال وسلامتهم.

14- وأخيراً، خلص التقييم إلى أنه على الرغم من توخي التعاون والسعي إليه، فإن أوجه التآزر المتوخاة مع وكالات أخرى مثل الوكالات الشريكة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة ظلت محدودة. ويتطلب المضي قدماً بالعمل على الصعيد الوطني، مع مراعاة الولايات التكاملية، التعاون بين الوكالات، من أجل تجميع الموارد بفعالية وتنظيم جهود مختلف الوكالات.

15- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد أن يعرض نتائج المشروع على الوكالات الشريكة في منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، بغية حث الاهتمام بتعزيز التعاون فيما يتعلق بدعم بناء القدرات على الصعيد الوطني، وذلك في إطار متابعة العمل المتصل بالسياسات الجاري في البلدان المستفيدة وكذلك في سياق وضع مشاريع جديدة في أماكن أخرى.

(ب) في بداية السنة الأخيرة للتنفيذ، كان ينبغي للأونكتاد أن يدرج في تصميم المشروع صياغة استراتيجية للخروج ويكفل تسليم المشروع بوضوح عند اختتامه.

(ج) ينبغي للأونكتاد أن يبت في الموارد البشرية اللازمة لتصميم وتنفيذ متابعة المشروع، بما يشمل أيضاً توسيع استخدام حقيبة أدوات التقييم التي وضعت واختبرت أثناء المشروع.

(د) ينبغي للأونكتاد أن يحدد الجهات التي من شأنها الاستفادة بالقدر الأكبر من مجموعة الأدوات، باعتبار ذلك أساساً لاتخاذ قرار بشأن استراتيجية النشر.

(هـ) ينبغي للأونكتاد أن يعرض أعماله المتعلقة بمعايير الاستدامة الطوعية وتعزيز التجارة الخضراء والأدوات ذات الصلة والتعاون بين الوكالات عرضاً أبرز بين المواضيع الأساسية الواردة في موقعه على شبكة الإنترنت، حيث لا يسهل العثور على معلومات عن كيفية تنفيذ الأونكتاد ولايته المتعلقة بمعايير الاستدامة الطوعية وفقاً لنتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(و) يمكن لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تشجع وضع مقترحات مشاريع ممولة من حساب التنمية تشمل التعاون بين وكالات عدة ومبادرات متعددة الصناديق.

جيم- السياسات التجارية والزراعية لدعم صغار المزارعين وتعزيز الأمن الغذائي (مشروع حساب التنمية 1617-طاء)

16- نفذ هذا المشروع في الفترة من تموز/يوليه 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2019 في غواتيمالا وفانواتو وملاوي، بميزانية معتمدة قدرها 000 646 دولار. ويهدف المشروع إلى دعم حكومات هذه البلدان في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخل صغار المزارعين من خلال سياسات تجارية وزراعية حكيمة ومتكاملة. وشمل التنفيذ نوعين رئيسيين من الأنشطة، هما توليد المعرفة، من خلال جمع البيانات ومعالجتها والتحليل المتصل بالسياسات؛ وبناء القدرات، بواسطة حلقات العمل والتدريب العملي.

17- وخلص التقييم إلى أن المشروع والأنشطة كانا مفيدين جداً في مختلف السياقات والمناطق الوطنية. وكان من المهم معالجة مختلف المشاكل المرتبطة بإخفاقات السوق والمؤسسات والقيود والتشوهات التجارية. غير أن التقييم لاحظ أن الخصائص الوطنية العامة كانت موضوع تحليل خلال تصميم المشروع، لكنه كان من الممكن تناول الأدوار التي يتعين على مختلف الجهات المعنية الاضطلاع بها في حل المشاكل على نحو أفضل لتحسين إرشاد بالتنفيذ. وعلاوة على ذلك، ركز المشروع بالأساس على تعزيز معارف الأفراد، وتغاضى إلى حد ما عن المستوى التنظيمي وأبعاد البيئة التمكينية لتنمية القدرات. وهناك أدلة على أن المشروع أسهم في زيادة المعرفة والفهم على المستوى الفردي بجمع وتقديم معلومات جديدة وأصلية. كما أسهم المشروع في تعزيز قدرات كبار المسؤولين في الوزارات المعنية على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وزراعية متكاملة ومتسقة في كل بلد.

18- وأكد 62 في المائة من المجيبين على استقصاء التقييم أن النواتج الرئيسية للمشروع، أي التقارير وحلقات العمل المواضيعية، قد أسهمت في زيادة فهمهم لأوجه التكامل بين السياسات التجارية والزراعية، بغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورأت الأغلبية أن الأنشطة والمعلومات ستسهم في أمور منها وضع السياسات و/أو المبادرات و/أو خطط العمل و/أو خطط الاستراتيجية أو تؤثر عليها. وأبرزت معظم الجهات المعنية أيضاً ارتفاع مستوى جودة مختلف الأنشطة والنواتج، بما في ذلك التقارير وحلقات العمل. غير أن قلة منها تمكنت من تحقيق نتائج ملموسة على هذا المستوى. وعلاوة على ذلك، أفاد خمسة من المجيبين فقط بأنهم استخدموا المنشورات وتبين أن أكثر من 46 في المائة من المجيبين لم يستخدموا قط المنشورات أو الدراسات في عملهم اليومي، وذلك في الغالب لأنهم لا يعرفون شيئاً عنها. وأبرز معظم المشمولين بالمقابلات أنه كان من الممكن تحديد الأهداف بوضوح أكبر؛ وفي بعض الحالات، اعتُبر المشروع مثيراً للاهتمام ولكنه عملية نظرية بالأساس. واتفق عموماً على ضرورة القيام بمزيد من العمل لوضع السياسات العامة والتأثير عليها.

19- وفيما يتعلق بإدارة المشاريع، خلص التقييم إلى وجود تقسيم فعال للمهام داخل الأونكتاد وتدابير مختلفة نفذت لضمان التعاون الجيد بين مختلف النظراء. وبصفة عامة، ذكر مديرو المشاريع والمستفيدون على السواء أن المشروع قد استجاب إلى الصعوبات والاحتياجات المتغيرة. ولم تمدد فترة التنفيذ، وهو ما أدى إلى إلغاء أنشطة هامة مثل حلقة العمل الأقاليمية واختبار تجريبي مقترح في دراسة جدوى السوق ونظام المعلومات لفانواتو، ما أثر على قدرة المشروع على تحقيق غايته المتمثلة في تحسين القدرات المستهدفة في إطار الإنجاز المتوقع الثاني. وكان الإطار المنطقي مفيداً في مرحلة مقترح المشروع وفي دعم الرقابة والإدارة من جانب الأونكتاد وفي إطار حساب التنمية. غير أنه كان أقل فائدة في إرشاد تنفيذ المشاريع لأنه لم يتضمن مؤشرات توضح أداء المشروع بصورة شاملة.

20- ولم تكن هناك أدلة كافية لاستخلاص استنتاجات بشأن استدامة المشروع. وقد أسهمت الأنشطة المنفذة في إثارة الاهتمام. ويجري النظر في اتخاذ بعض الخطوات إلى الأمام استجابة إلى التوصيات السياساتية في البلدان المستفيدة الثلاثة. ومع ذلك لا يوجد دليل على الالتزام الرسمي والدعم الرفيع المستوى فيما يتعلق بخطط العمل وتوصيات المشروع. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار المشروع، فإن العمل المنجز، بما في ذلك المنشورات، يحتاج إلى نشر أوسع لزيادة الدعم السياسي وتعزيز انخراط المستفيدين.

21- وذكر عدد كبير من الجهات المعنية أن المشروع ساهم في تحسين معرفتهم لكيفية دمج مسائل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في السياسات التجارية والزراعية. وقد بذلت جهود لإدراج منظور جنساني في تصميم المشروع، والحيلولة دون نقص تمثيل المرأة أثناء التنفيذ. وقد عولجت التحديات الخاصة بالمرأة، بما في ذلك توفير فرص جديدة والتصدي للمخاطر والقيود المتصلة بنوع الجنس. وقدم المشروع مجموعة أدوات تتضمن بعض الاستنتاجات والتوصيات السياساتية المتصلة بنوع الجنس على الصعيد الوطني في بلدين من البلدان المستفيدة. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المشروع بمنظور واضح لحقوق الإنسان، بالمساهمة في دمج اعتبارات الشمولية الاجتماعية والاستدامة في السياسات التجارية والزراعية. غير أن مدى مراعاة المشروع للتحديات الخاصة التي تواجهها الفئات المهمشة والتصدي لها، إلى جانب وجهة نظر المجتمع المدني، كان أقل وضوحاً.

22- وقد حشد المشروع خبرات من داخل الأونكتاد، الذي يعتبر، بصفة عامة، المؤسسة المناسبة لدعم الحكومات في وضع سياسات تجارية وزراعية تكاملية، واستفاد من تلك الخبرات. غير أن التعاون الواسع المتوقع مع المؤسسات الأخرى كان محدوداً. وعلى وجه الخصوص، لم تكن الآليات القائمة كافية لتعزيز أو ضمان تعاون شامل مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أو اللجان الإقليمية، التي نفذت مشاريع مماثلة في الفترة نفسها.

23- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تستند جميع المشاريع إلى نظرية تغيير تبحث العلاقات السببية على أشمل نحو ممكن، بما فيها العلاقات التي لا يتناولها المشروع مباشرة. فعلى سبيل المثال، من المهم النظر في قيود العرض والطلب على السواء، وكذلك في الأبعاد الثلاثة لتنمية القدرات (البعد الفردي والبعد التنظيمي والبيئة التمكينية). وينبغي أن يقترن ذلك بتحليل شامل للجهات المعنية، بما في ذلك تقييم الشراكات وتشجيعها من أجل التصدي بصورة فعالة وكاملة للمشاكل المحددة. وسيساعد ذلك أيضاً على تحديد المساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ب) يمكن للأونكتاد، إذ يسعى إلى تعزيز ثقافته الإدارية القائمة على النتائج وتركيزه على التعلم، أن ينظر في إجراء تقييم منتظم لقابلية المشروع للتقييم، وفي تنفيذ عمليات رصد و/أو تقييمات في منتصف المدة تكون موجهة نحو تحقيق النتائج، وفي بلورة أنشطة تعليمية منظمة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام بوجه خاص لاستقاء آراء المشاركين في الحلقات الدراسية وجمع المعلومات من المستفيدين.

(ج) لا بد أن تواصل نتائج المشاريع إرشاد عمل الأونكتاد بتحديد أوجه التآزر مع الأعمال الجارية، بما في ذلك مشاريع حساب التنمية الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك تحليلاً تجميعياً لدراسات الحالات الثلاث لكشف النتائج والدروس المشتركة بين البلدان التي يمكن تقديمها في المناسبات الإقليمية أو الدولية التي ينظمها الأونكتاد أو غيره من الجهات المعنية.

(د) ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تزيد إلى أقصى حد أثر حافظة حساب التنمية ومكاسبها من حيث الجدوى، وذلك بوضع آليات تنسيق فعالة تهدف إلى تحديد أوجه التكامل بين المشاريع وتعزيز أوجه التآزر على جميع المستويات (المؤسسات والقطاعات والبلدان والمناطق، إلخ.). وقد اتخذت بالفعل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه، إذ يعمم فريق حساب التنمية، في سياق المشاريع الجديدة، المذكرات المفاهيمية على 10 كيانات منفذة، للسماح بتحديد أوجه التآزر والشراكات المحتملة.

(هـ) ينبغي إدماج المسائل المتصلة بنوع الجنس في منطق وأنشطة جميع المشاريع، من خلال إجراء تحليل شامل قائم على نوع الجنس في البداية، مع إدراج الأنشطة المستهدفة إن لزم الأمر. وينبغي تحليل الآثار المختلفة المحتملة على النساء والرجال تحليلاً دقيقاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تشجيع إجراء تحليل محدد على الصعيد الوطني، لتحديد الأنماط والقيود الجنسانية في التجارة الزراعية والتنمية الريفية.

(و) ينبغي تصور استراتيجية خروج في بداية المشروع، لزيادة استدامة المشاريع إلى أقصى حد، بما في ذلك الأنشطة المحددة الهدف مثل الدورات الختامية. وينبغي أن يشمل ذلك مشاركة المؤسسات والتزامها معاً بتتبع التنفيذ والنتائج، بواسطة مجموعة أساسية من الجهات المعنية وبتمكين الجهات المناصرة القطاعية على سبيل المثال.

(ز) ينبغي للأونكتاد أن يكفل نشر المنشورات ذات الصلة بين الجهات المعنية الرئيسية. وينبغي أن يقترن ذلك بمناقشات هادفة مع ممثلين رفيعي المستوى في الوزارات التنفيذية، للمساعدة في زيادة تبنيهم للمشروع والتزامهم باعتماد التوصيات وتنفيذ خطط العمل. ولتعزيز الطابع المؤسسي، يمكن للأونكتاد أن ينظر في وضع مذكرات إعلامية قصيرة أو مجموعات أدوات تنفيذ عملية. وتؤدي نقاط الاتصال دوراً حاسماً في هذا الجهد، لكنه ينبغي أيضاً تحديد جهات مناصرة أخرى في الوزارات التنفيذية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل بنشاط تقديم الدعم لخطط العمل عن طريق المكاتب الميدانية لوكالات الأمم المتحدة (مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجان الإقليمية) والجهات المعنية الأخرى.

(ح) ينبغي لجميع مشاريع حساب التنمية أن تضع تقديراً واقعياً للمخصصات اللازمة لتغطية الدعم التقني والإداري المطلوب، فيما يتعلق بأنشطة منها الرصد وجمع المعلومات من المستفيدين؛ وتخصيص وقت كاف للأفرقة المحلية والاستشاريين؛ وضمان التنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، لا سيما وكالات الأمم المتحدة التي لها مكاتب في البلدان المستفيدة. وبالإضافة إلى موظف المشروع، قد يكون من الضروري أن يقدم موظف إضافي واحد على الأقل من موظفي الأونكتاد المساعدة أثناء تنفيذ المشروع.

دال- تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات لصالح بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

24- نفذ هذا المشروع في الفترة 2015-2020 بميزانية معتمدة قدرها 684 393 3 دولاراً، مولها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويهدف المشروع إلى تحسين نوعية ومواءمة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات في ثمانية بلدان أعضاء في الاتحاد، وهي بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي والنيجر. وشاركت جهات أخرى، مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بصفة مراقب أو تابعت التطورات. وتمثل الهدف الرئيسي في بلورة أدوات إحصائية على مستوى الاتحاد لمراقبة صادرات الخدمات وارداتها وللتحليل الاقتصادي، حتى تتمكن البلدان الأعضاء من وضع سياسات في مجال الخدمات تكون مكيفة مع أهداف تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ورصد أثر هذه السياسات.

25- وخلص التقييم إلى أن تصميم المشروع واختيار الأنشطة والمنجزات المتوخاة قد عكست احتياجات البلدان المشاركة ولبتها بصورة عامة. وقد كشفت البيانات والمعلومات التي جمعت أثناء التقييم عن احتياجات تتصل بتوافر إحصاءات موثوقة عن التجارة الدولية في الخدمات ورسم خرائط شاملة لهذه التجارة، فضلاً عن بناء القدرات لدى المؤسسات التي تجمع هذه الإحصاءات وتجهزها وتنشرها. وخلص التقييم إلى أن أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والبلدان الأعضاء قد أشركت بالقدر الكافي في تصميم وتنفيذ المشروع، لضمان توافقه مع احتياجات البلدان. وقد عُدلت بعض الأنشطة التي كانت مقررة بناء على طلبات المشاركين، وهو ما زاد أهميتها. ولاحظ التقييم أيضاً القيمة المضافة من وجود استشاري إقليمي يمكنه تكييف تنفيذ المشروع استناداً إلى المعرفة المحلية.

26- وقد وضع الأونكتاد، بالتعاون مع جميع الجهات المعنية، مشروع قانون خاص يتضمن استبيان جمع البيانات والمبادئ التوجيهية لبناء القدرات لدى الجهات الفاعلة المعنية فيما يتصل بالإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات. واعتبر 73 في المائة من المجيبين على استقصاء التقييم أن الهدف الإقليمي المتمثل في تنسيق الإجراءات المتعلقة بجمع وتجهيز ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات في الدول الأعضاء يشكل أولوية بارزة بالنسبة لبلدهم وللمؤسسات المعنية؛ وأعرب أكثر من 86 في المائة عن رضاهم عن هذه النتيجة الرئيسية المتوقعة. وبصورة عامة، استنتج التقييم أن المشروع ساهم في بناء قدرات ممثلي الدول الأعضاء على استخدام الأدوات الإحصائية المبلورة في إطار المشروع. ونظراً لعدم وجود مؤشرات لقياس الأداء، لم يكن من الممكن تقييم فعالية المشروع في ضوء قاعدة بيانات أو أهداف محددة. غير أن معظم الأنشطة المتصلة بالأهداف المقررة قد أنجزت وأعرب معظم المجيبين عن ارتياحهم لتنفيذ هذه الأنشطة.

27- وأظهرت البيانات التي جمعت أثناء التقييم أن المستفيدين شاركوا بنشاط في إعداد الاستبيان وتحسينه، وفي تنفيذ الاستبيان وحلقات العمل الخاصة بالإقرار، وتلقوا التدريب المتصل بذلك على الإنترنت من أجل تعزيز مهاراتهم التقنية. ولوحظ في التقييم أن بعض العناصر ستكون مفقودة في نهاية المشروع، وهي العناصر التي لم تكن مقررة وقت تصميم المشروع لكنه ينبغي تناولها لضمان أن تكون الإحصاءات

المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات مفيدة تماماً. وينبغي أن يعالج الاتحاد الاقتصـــادي والنقدي لغرب أفريقيا والبلدان الأعضـاء فيه، على وجه الخصـوص، مسـألتين على سـبيل الأولوية، وهما بناء قدرات الجهات المعنية الرئيسـية فيما يتعلق باسـتقراء بيانات العينات وإدماج قطاع السـفر في الاسـتبيانات؛ ويمكن تناول هاتين المسألتين في وحدات التدريب على الإنترنت.

28- وعلاوة على ذلك، لاحظ العديد من المجيبين على استقصـاء التقييم أن جمع البيانات يشكل تحدياً بسبب قيود الموارد البشرية أو الصعوبات المحاسبية أو التصورات المتعلقة بكشف المعلومات السرية. ومن المهم في هذا الصـدد إقناع الشركات بالانخراط بنشـاط من خلال التذكير بواجبها القانوني المتمثل في جمع البيانات. وقد أكد هذا السياق أهمية اعتماد القانون الخاص، الذي من شأنه أن يضفي الطابع الرسمي على العملية.

29- واعتبر التقييم عموماً أن تنفيذ المشروع كان فعالاً، وإن لوحظ حدوث تأخيرات في تنفيذ الأنشطة أدت إلى تمديد المشروع مرتين. وبالمقارنة مع مشاريع أخرى مماثلة، بما في ذلك تنفيذ عمليات استقصـاء واسعة النطاق، اعتبر التقييم أن هذا المشروع لم يكن الأكثر ولا الأقل تكلفة. وفيما يتعلق بنُهج خفض التكاليف، وجد العديد من المجيبين على استقصـاء التقييم أن الاجتماعات وحلقات العمل الحضورية كانت نهجاً جيداً أسهم بفعالية في بناء القدرات، لكنه ينبغي المراوحة بين الاجتماعات بالفيديو والاجتماعات الحضورية، لزيادة عدد حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات والمناقشـات المتعلقة بالمؤشـرات، ولتعزيز إتقان المفاهيم وتجهيز البيانات ومنهجيات الاسـتقراء على الصـعيد الوطني. وفُضـل عقد اجتماعات حضـورية للعمل والمناقشـة وإيجاد الحلول معاً، مع مواصلة التدريب على الإنترنت.

30- وخلص التقييم إلى أن العمل يمكن أن يستمر بعد انتهاء المشروع شريطة اتخاذ تدابير معينة في البلدان الأعضـاء. ولذلك فإن استدامة المشروع ستختلف باختلاف الدول. ومن بين المجيبين على استقصـاء التقييم، ذكر 9 من أصل 15 أن من المرجح إلى حد ما أن يستمر العمل وأن مسألة نقص التمويل تعتبر العامل الرئيسي المؤثر في استدامة المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المشروع بيانات عن قطاع يصعب جمع البيانات عنه، وسـيسـاعد بدء التعاون مع المنظمات المهنية والشـركات على تحسـين نوعية البيانات المجمعة. ولتحسين الاستفادة من التغييرات، من الضروري الاعتماد على استعداد الجهات المعنية وتفرغها ومشاركة المديرين العامين والتزام مستخدمي الإحصاءات.

31- وتشمل الإجراءات التي يلزم اتخاذها لضمان استدامة المشروع ما يلي: يتعين تزويد المؤسسات الإحصـائية الوطنية بموارد بشرية ومادية ومالية كافية؛ ويتعين على هذه المؤسسات أن تدرج جمع بيانات الخدمات في برامج أنشطتها؛ ويمكن للبلدان الأعضـاء أن تضع ميزانية لاستلام منجزات المشروع والحفاظ عليها. وتتطلب عملية جمع البيانات ميزانية كبيرة، وقد لاحظ بعض المجيبين عدم وجود الأموال اللازمة على الصـــعيد الوطني. وقد عزز التعاون الوثيق بين الأونكتاد والاتحاد الاقتصـــادي والنقدي لغرب أفريقيا أنشـطة المشـروع ووتيرته. غير أنه لم ينشـأ سـوى القليل من الشـراكات وأوجه التآزر مع منظمات وجهات معنية أخرى. ولاحظ بعض المجيبين عدم وجود تآزر بين المشـــروع والمبادرات الأخرى داخل الاتحاد. واستناداً إلى المعلومات المجمعة، لاحظ التقييم سببين رئيسيين لذلك، وهما أن هذا المشروع كان مشروعاً متخصـصـاً نفذ مباشـرة مع الاتحاد والدول الأعضـاء فيه، وأن فريق إدارة المشـروع كان صـغيراً والميزانية محدودة، بحيث بدا خيار تنسيق الأنشطة مع الكيانات الأخرى مجاوزاً لنطاق المشروع.

32- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات التالية:

(أ) عند وضع مشاريع مماثلة، في المستقبل، ينبغي التشديد على الإدارة القائمة على النتائج من مرحلة التصـميم. ولذلك ينبغي لمديري المشـاريع أن يبدأوا بتحليل المشكلة المسـتهدفة قبل السـعي إلى بلورة حل للمشكلة، بالاسـتناد إلى نظرية التغيير، وينبغي أن يسـتند هذا الأخير إلى بيانات نتائج واضـحة على جميع المستويات وأن يقترن بمؤشرات الأداء وبيانات خط الأساس والهدف. وسـيسـمح تنفيذ مشـروع بهذه الطريقة بتحسين الإدارة بشكل عام.

(ب) خلال جولة الاستقصاء السنوي الثالثة، ينبغي إعادة النظر في الدراسة الاستقصائية وتحديثها، بما يكفل ملاءمة المؤشرات بالقدر الأقصى وتكييفها باستمرار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقليص حجم الاستقصاء. ومن المهم في المدى الطويل ضمان وضع استقصاء محدد لجمع البيانات عن قطاع السفر لفائدة المجيبين المعنيين.

(ج) ينبغي، قبل انتهاء المشروع إن أمكن، إعداد وثيقة تصف وتعلل كيفية جعل البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات مفيدة للدول. ويمكن استخدام هذه الوثيقة لتشجيع صناع القرار في البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على الاستثمار في الدراسة الاستقصائية السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي، بعد انتهاء المشروع، وقدر الإمكان، أن يستمر توسيع نطاق فرص الوصول إلى دورات التعلم الإلكترونية، كي تشمل الموظفين الآخرين في المؤسسات المهتمين بمسألة التجارة الدولية في الخدمات، لضمان نقل المعارف.

(د) ينبغي، في نهاية المشروع، دعم عملية توحيد وتجميع وتحليل البيانات الوطنية المجمعة من جولة الاستقصاء الثانية، التي أجريت في عام 2019. ولا بد من ضمان توحيد البيانات على الصعيد الإقليمي والانتباه إلى المعاملات المزدوجة. فعندما يصدّر بلد عضو خدمة إلى عضو آخر، على سبيل المثال، يحسب كل استقصاء نفس المعاملة؛ وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي الحرص على ضمان عدم احتساب المعاملات مرتين.

(هـ) ينبغي إيلاء اهتمام خاص لموضوعي المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان عند وضع مشاريع مماثلة في المستقبل. وعلى سبيل المثال، يمكن استكشاف الآثار المختلفة للسياسات التجارية المتنوعة على النساء والرجال من أجل وضع استراتيجيات سياساتية تساعد على تمكين الحكومات من الحد من الآثار السلبية. وتوجد ثغرات في المعلومات والبيانات تحول دون مراعاة الجهات المعنية على نحو أفضل العناصر المتصلة بنوع الجنس في مشاريع مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي، قبل إطلاق هذه المشاريع، بحث الصلات مع المواضيع التقاطعية مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان واختبارها، ثم إدماجها بالكامل في تصميم المشروع.

ثانياً- الدروس المستفادة من تصميم المشاريع

33- يضطلع التقييم بدور حاسم في المساهمة في تعزيز آثار ونتائج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم أمانة الأونكتاد، مسترشدة بمبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم وبالقواعد والمعايير المحدثة، ببذل جهود من أجل تعزيز استخدام التقييم، وتحسين صنع القرار القائم على الأدلة والمساءلة. وتوفر عمليات التقييم نهجاً شاملاً ومنهجياً وشفافاً وموضوعياً لتقييم أداء البرامج وعمل الأونكتاد. وتوجه الأمانة انتباه جميع الجهات المعنية إلى أهمية تطبيق هذه الدروس على نطاق أوسع من أهداف إدارة البرامج في الأونكتاد، لتصب في تخطيط البرامج وصنع القرار الاستراتيجي بالأونكتاد. وتظل الدروس المستفادة من عمليات التقييم السابقة لأنشطة الأونكتاد المعروضة في التقارير واللمحات العامة المتعلقة بالتقييم مراجع موصى بها لمديري البرامج وموظفي المشاريع في سياق تصميم برامجهم ومشاريعهم وإدارتها. ويركز هذا التقرير على ما استقرئ من دروس مستفادة من عمليات التقييم الأربع التي أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بُوبت الدروس المستفادة ضمن الفئات العامة الثلاث التالية: العناصر التمكينية للنتائج؛ وتعزيز الانخراط؛ والقدرات المطلوبة لنجاح إدارة المشروع.

ألف- العناصر التمكينية للنتائج

34- ينبغي تصميم المشاريع بطريقة تكفل مشاركة النظراء الوطنيين في جميع مراحل وضع المشروع وتنفيذه. وحققت بعض المشاريع نتائج ملموسة بتمكين الجهات المعنية الوطنية من تحديد أولويات القضايا الرئيسية وتحديد المشاكل وصياغة الحلول. كما أن إقرار الحكومات المشاركة للعملية والتقارير خطوة رئيسية أخرى لضمان المسؤولية الوطنية والاستدامة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات.

35- وتتطلب المشاريع التي تعزز الروابط السوقية مشاركة نشطة من جانب الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بوصفها المحرك الرئيسي؛ ولا بد أن يسهم العمل في مجال الدعوة السياساتية، في إطار هذه المشاريع، في تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص. وسيكون من المفيد بذل المزيد من الجهود الاستباقية لتعزيز أو ضمان التعاون واستكشاف أوجه التآزر بين المشاريع المماثلة والتكاملية. وعلى سبيل المثال، ركز أحد المشاريع على بناء القدرات الوطنية في جانب العرض. وكان سيكون من المفيد ربط هذا المشروع بمشاريع أخرى ممولة من المصدر نفسه وتهدف إلى تيسير الحوار بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة ومعالجة آثار الحواجز السوقية على إضافة قيمة للمنتجات وتنويعها.

36- والنجاح في استهداف الجهات الفاعلة العاملة على مستوى القواعد الشعبية في مقابل نقاط الدخول التقليدية للأونكتاد يعكس استخدام نقاط القوة الأساسية للأونكتاد لإحداث آثار لدى مجموعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية المهمشة. وينبغي تشجيع هذا النوع من التوسع البرنامجي، الذي تستخدم في إطاره وكالة خبرتها ومعارفها المؤسسية لإضافة قيمة في مجالات جديدة لا تنشط فيها وكالات أخرى. فعلى سبيل المثال، استهدف الأونكتاد، خلال مشروع جرى مؤخراً، النساء العاملات في التجارة عبر الحدود خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة، اللاتي يُتجاهلن في البرمجة في أغلب الأحيان. ويمكن اعتبار هذا الاستهداف استراتيجياً ومتسقاً مع أهداف الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالهدف المنصوص عليه في خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. وبالمثل، فإن مشاركة موظفي الجمارك وغيرهم من موظفي الحدود في الدورة التدريبية ذات الصلة مثال على النواتج الإيجابية التي يمكن أن تتأتى من إدماج مجموعة غير تقليدية.

باء- تعزيز الانخراط

37- إن إشراك الجهات الفاعلة المركزية في مشروع ما في مرحلتي التصميم والتنفيذ يمكن أن يزيد من أهمية المبادرة وفرص نجاحها. وعلاوة على ذلك، أثبت النهج التشاركي إزاء مشاريع الجهات المعنية المتعددة فعاليته إذ يتيح تبادل الممارسات الجيدة بين البلدان والمؤسسات التي تنفذ أدوات ونهجاً متماثلة. ويصعب على البلدان أن تشارك في تقاسم تكاليف أنشطة مشروع في غياب وثيقة رسمية تصف أعمال المشروع وتحددها. ويمكن اعتبار إضفاء الطابع الرسمي على التعاون في شكل مذكرة تفاهم أو التوقيع المشترك على وثيقة مشروع من جانب البلدان المستفيدة في بداية المشروع خطوةً أولى مناسبة في الجدول الزمني للمشروع.

38- وينبغي عند صياغة استراتيجيات الخروج مراعاة ربط نواتج المشاريع بأطر السياسات الوطنية باعتباره أمراً حاسماً وعنصراً ضرورياً لحث الالتزام، ولكنه ليس شرطاً كافياً لتعبئة الموارد الوطنية اللازمة لتنفيذ إجراءات المتابعة في البلدان المستفيدة. وعلاوة على ذلك، فإن إنهاء مشروع ما بمنجزات قابلة للتنفيذ مثل خطة عمل وطنية أو استراتيجية أو خريطة طريق أو نواتج مماثلة يتطلب، على الأمثل، مشروع متابعة من جانب الأونكتاد أو شركاء آخرين، لدعم البلدان في جوانب مختارة من الخطوة اللاحقة، أي تنفيذ تلك النواتج.

39- وأخيراً، فإن تنظيم أنشطة للجهات المعنية ليس فقط في العواصم ولكن أيضاً في المناطق الوطنية الأخرى يسهم في التوعية الإقليمية بالعمل وفي تحقيق نتائج المشروع.

جيم- القدرات المطلوبة لنجاح إدارة المشروع

40- من المهم أن تُحسب، وأن توضع، إن أمكن، الميزانية المناسبة لمستوى الجهد المطلوب من المديرين والإداريين المشاركين في تنفيذ المشاريع. وينبغي عدم التقليل من شأن الدعم الإداري اللازم، بما في ذلك إدارة تحديد وتعيين استشاريين متعاقدين لفترة قصيرة.

41- وينبغي أن يتسم فريق المشروع بتوازن جيد بين الخبراء المطلعين على الحالة الوطنية و/أو الإقليمية وذوي الخبرة الدولية الضرورية لتحقيق نتائج ملائمة من حيث السياق على أساس الممارسات المعترف بها دولياً.

42- وعند التفكير في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة و/أو غيرها من المنظمات في سياق مشروع ما، من المناسب تحديد طبيعة التعاون المزمع في استراتيجية المشروع، وإضفاء الطابع الرسمي على هذا التعاون إذا اقتضى الأمر.

ثالثاً- التقييمات في الأونكتاد

43- إن ولاية إجراء التقييمات في الأونكتاد وتنسيقها والإشراف عليها مسندة إلى وحدة التقييم. وتشمل هذه الولاية جميع البرامج والمشاريع المندرجة في إطار الميزانية العادية والمشاريع الممولة من المصادر الخارجة عن الميزانية التي ينفذها الأونكتاد. وتنفذ وحدة التقييم هذه التقييمات وفقاً لمتطلبات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، وبما يتفق مع قواعد ومعايير التقييم التي أعدها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويقدم هذا الفصل تحديثاً للمعلومات عن المسائل والأنشطة المتعلقة بالتقييم في الفترة 2021-2022.

ألف- تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

44- يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييماً كل سنتين لحالة التقييم في كيانات الأمانة العامة ويحدد الأداء التنظيمي الرئيسي كما يرد في التقييمات، فضلاً عن التحديات التي تواجه تعزيز التقييم. وقد صدر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، الذي يغطي فترة السنتين 2018-2019، في آذار/مارس 2021، ونظرت فيه لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه 2021[3]. وأشار التقرير عموماً إلى أن ممارسات التقييم لا تزال متباينة إلى حد كبير بين فروع الأمانة العامة، حيث تقتصر الممارسات المجدية على عدد قليل فقط من الكيانات التي لها وظائف راسخة وموارد مكرسة، ومعظمها في إطار ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان، وتركز إلى حد كبير على المشاريع وتدفعها الجهات المانحة. وقد تحسنت نوعية تقارير التقييم تحسناً طفيفاً عن فترة السنتين السابقة. كما عُزز بيان فائدة التقييم، على الرغم من استمرار مواطن الضعف السابقة المتصلة بالاستخدام ونظم التتبع. وتبين أن التشديد المفرط على التقييمات القائمة على المشاريع يحد من إمكانية نقل استنتاجات التقييم وتوصياته واستخدامها على نطاق أوسع. ولإرشاد التقرير، توخى أحد الأنشطة الرئيسية المنجزة إجراء تقييم منهجي لوظيفة التقييم في كل كيان من كيانات الأمانة العامة في ضوء مؤشرات موضوعية تتعلق بالقدرة على التقييم. وعرضت التقييمات في *لوحة تقييم الأمم المتحدة للفترة 2018-2019*، التي تقدم بيانات في إطار المجالات الأربعة التالية: الإطار؛ والموارد؛ ومصاريف التقييم والنواتج والتغطية؛ وجودة التقرير. وكما يشار إليه في لوحة المعلومات، فإن الأونكتاد لديه نظام تقييم قوي، حيث توجد سياسة وإجراءات وخطط قوية للتقييم. وقد بلغت الأموال المقدر صرفها

(3) A/76/69.

على تقارير التقييم 0,23 في المائة من مجموع الميزانية البرنامجية وظلت دون الحد الأدنى المرجعي لمصاريف التقييم وهو 0,5 في المائة. وصُنف أربعة من خمسة تقارير أخذت على سبيل العيّنة (80 في المائة) على أنها جيدة أو جيدة جداً من حيث جودتها العامة. غير أنه حُددت ثغرات في دمج الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان في ممارسات التقييم وفي إدراج توصيات أكثر قابلية للتنفيذ في التقارير. وبناء عليه، فإن مجالات تعزيز التقييم شملت ما يلي: الإنفاق على التقارير ونواتجها ونطاق تغطيتها، حيث يمكن زيادة مصاريف التقييم لاستيفاء نسبة 0,5 على الأقل من نفقات البرامج؛ وجودة التقارير، حيث يمكن لتقارير التقييم أن تفي على نحو أكمل بمعايير الجودة التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة إدماج الاعتبارات الجنسانية واعتبارات حقوق الإنسان وضمان أن تكون توصيات التقارير موجهة وقابلة للتنفيذ.

باء- خطة التقييم للفترة 2021-2022

44- سيتطلق الأمانة، وفقاً لقرارات مجلس التجارة والتنمية، دورة تقييم جديدة للبرامج الفرعية الخمسة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدءاً بتقييم البرنامج الفرعي 1 بشأن العولمة والترابط واستراتيجيات التنمية[4]. وسيبدأ التقييم في تشرين الأول/أكتوبر 2021، على أن يقدم إلى الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي لتنظر فيه في دورتها الرابعة والثمانين في عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، ستشمل خطة تقييم الأونكتاد للفترة 2021-2022 عدداً من التقييمات المستقلة لمشاريع ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية ومشاريع ممولة من حساب الأمم المتحدة للتنمية ومن المقرر أن تنتهي في هذه الفترة (انظر الجدول). وتشمل هذه التقييمات تقييم ثلاثة مشاريع مشتركة يدعمها حساب التنمية الذي وضع لدعم الحكومات (في مجالات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمويل الديون والتنمية، والتجارة والنقل) في الاستجابة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وباء كوفيد-19. وتبلغ القيمة الإجمالية للمشاريع الثلاثة نحو 11,5 مليون دولار. ومن المقرر الانتهاء من التقييمات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2022.

خطة التقييم: من الربع الثالث من عام 2021 إلى الربع الرابع من عام 2022

اسم البرنامج أو المشروع	*مدة التقييم*
البرنامج الفرعي 1 للأونكتاد بشأن العولمة والترابط واستراتيجيات التنمية	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الثالث من عام 2022
التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الأول من عام 2022
استراتيجيات المحيطات الاقتصادية والتجارية القائمة على الأدلة والمتسقة مع السياسات	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الأول من عام 2022
تحقيق قفزة نوعية في تنمية المهارات في التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الأول من عام 2022
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: مبادرة عالمية من أجل عودة ظهور قطاع المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الجائحة.	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الثالث من عام 2022
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد-19.	الربع الثالث من عام 2021 – الربع الثالث من عام 2022
المشروع المشترك بشأن كوفيد-19: النقل والربط التجاري في عصر الجوائح.	الربع الأول – الربع الرابع من عام 2022
إدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.	الربع الأول – الربع الثاني من عام 2022

(4) TD/B/67/6 و TD/B/EX(68)/5.

اسم البرنامج أو المشروع	*مدة التقييم*
الأطر السياساتية التمكينية للإبلاغ عن استدامة المشاريع وعن أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.	الربع الأول – الربع الثاني من عام 2022
تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة	الربع الأول – الربع الثاني من عام 2022
التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق.	الربع الثاني – الربع الثالث من عام 2022
البرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع	الربع الثالث من عام 2022 – الربع الثالث من عام 2023